توظيف المقاربة الأثرية في تأرّيخ المقاومات الشّعبية والثّورة التّحريرية (توجيهات منهجية)

د. شرقي الرزقي

جامعة تلمسان

الملخص

يتناول هذا المقال مصادر تدوين تاريخ المقاومة الشعبية والثورة التحريرية (1830-1962) والتي غالبا ما تعتمد على " الوثيقة المدونة : (الأرشيفية)، " الشهادة الحية " (الشفوية) غير أن هذه المقاربة تعتبر ناقصة. ومن أجل اكتمالها ينبغي على المؤرخ الرجوع إلى " الأثر المدى" الناجم عن الحدث التاريخي المباشر، والأخذ بالمقاربة الأثرية" التي من شأنها أن تشكل نقلة نوعية في الكتابات التاريخية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية : الأثر المادي- الثورة التحريرية – الحادثة التاريخية- تاريخ الوقائع – التاريخ القائم – الشهادة الحية – الشهادة الشفوية – ظاهرة الانتقائية- المصدر الشفوي- المصدر المدون – المدرسة الاستعمارية- المدرسة الوطنية

مقدمة

تحتفل الجزائر منذ زهاء سبعة (07) أشهر خلت (جويلية 2012) بالذكرى الخمسين للاستقلال الوطني، وذلك بتسطير برنامج مكثّف، ومتنوّع للأنشطة العلمية والثّقافية على مدار سنة كاملة لتمجيد التّاريخ الجزائري المعاصر؛ ولعلّ من أبرز تلك الأنشطة هو الإقبال على طبع عدد معتبر من الكتب التّاريخية، المتعلّقة بتاريخ المقاومة الشّعبية، والحركة الوطنية، وثورة الفاتح نوفمبر (1954)م على نسق تظاهرة : "تلمسان عاصمة الثّقافة الإسلامية (2011)" في السّنة الماضية.

غير أنّ المتأمّل لتلك الكتابات، وبصرف النّظر عن كثرتها نسبيا، واجتهاد أصحابها في تنوّيع مجالات اهتماماتهم البحثية، إلاّ أنّها تُوحي من الوهلة الأولى بأنّها تعيش أزمة خانقة على صعيد التّوثيق، ألا وهي "أزمة المصدر، أو الوثيقة" التّي ينطلق منها المؤرّخ في مقارباته التّاريخية، وأنّ الأمر بأمس الحاجة إلى البحث عن مصادر جديدة، تُستخدم كبدائل، أو على الأقل تتمّم تلك المصادر المُسْتنفذة من قبل، والتّي حوّلت البحوث التّاريخية بفعل التّكرار المتواصل إلى أعمال متشابهة لا تبعث على الاهتمام[1].

وعليه يمكن إثارة الإشكالية الآتية : ماذا عن توظيف المقاربة الأثرية القائمة على "الوثيقة المادّية"[2] بدل "الوثيقة الأرشيفية" التّي يصعب الوصول إليها في معظم الأحيان، ناهيك عن علل "المصدر الشّفوي" المستخدمين على نطاق واسع في تدوين تاريخ الفترة المعاصرة بوصفها مرحلة حاسمة من تاريخ الجزائر العام ؟.

1- مصادر تدوين تاريخ المقاومة الشّعبية والثّورة في الكتابات الرّاهنة

تستند الدّراسات التّاريخية في تدوين تاريخ الثّورة التّحريرية (1954 - 1962) بشكل خاص، وتاريخ مقاومة الاحتلال الفرنسي خلال الفترة المعاصر (1830 - 1962) بشكل عام إلى مصدرين كلاسيكيين من مصادر التّدوين التّاريخي المتعدّدة، وهما كما سلفت الإشارة من قبل :

أ). المصدر الشّفوي : وينقسم ضمنيا إلى نوعين مختلفين هما، شهادة الفاعل على الحادثة التّاريخية بنفسه، والتّي تتخذ بدورها ثلاثة أشكال مختلفة هي : "الشّهادات الحيّة" المسجّلة عن طريق تقنية السمعي البصري بشكل سردي بسيط، يفتقد إلى البناء المنهجي للأفكار، وعمق التّحليل والاستنباط، ناهيك عن لغتها العامّية البسيطة في معظم الأحيان، والتّي تولّت وزارة المجاهدين، الممثلة في "المتحف الوطني للمجاهد" بجمعها وحفظها بشكلها الخام، حيث يتوفّر المتحف اليوم على أزيد من ألفي (2000) ساعة من هذا النّوع من الشّهادات الشّفوية[3] ؛ أضف إلى ذلك التّصريحات والحوارات الصّحفية ؛ وكذا المذكرات الشّخصية المنشورة من حين إلى آخر.

وهي في مجملها وثائق لا تؤرّخ لمقاومة الشّعب الجزائري ضدّ الاحتلال الفرنسي طيلة قرن، وثلث قرن من الكفاح المرير، بقدر ما تسعى إلى إعلاء مجد أصحابها ليس إلاّ، وكأنّ الأمر يتعلّق بتاريخ الفروسية الأوروبية خلال فترة القرون الوسطى، الممجّدة لتاريخ الفرد، والمبالغة في مدحه حتّى بلغ مقام البطل الأسطوري أحيانا، ومرتبة التّأليه والخلود أحيانا أخرى[4].

وأمّا الشّكل الآخر الذي يتخذه هذا النّوع من مصادر التّوثيق، وبصرف النّظر عن العلل التّي تكتنفه، فيتمثل في الشّعر الملحمي الشّعبي، الذي جادت به قرائح بعض النّاس، عايشوا الحادثة التّاريخية من قريب، أو سمعوا عنها من غيرهم، ولو أنّ هذا النّوع من المصادر غير موظف على نطاق واسع في تلك الدّراسات التّاريخية، ومع ذلك لا يمكن تجاهله بأيّ حال من الأحوال.

بـ). المصدر المدوّن : ويتخذ بدوره شكلين مختلفين هما : المصادر التّاريخية بمختلف أنواعها، كمذكرات رُوّاد المقاومة الشّعبية أنفسهم[5]، أو مؤرّخيهم الملازمين لهم[6]، ومذكرات المرتزقة الأجانب، الذين عايشوا المقاومة الشّعبية من الدّاخل[7]، والتّقارير والمراسلات العسكرية الدّورية[8]، وما إلى ذلك.

والمجموعات الأرشيفية بنوعيها الخاصّة، التّي يحوزها الأفراد والعائلات، والتّي لا يُعرف تقديرها بدقّة حاليا في غياب عملية إحصائها وجردها بشكل منظم وكامل، كما يُجهل قيمتها الحقيقية في التّدوين التّاريخي ؛ إضافة إلى المجموعات العامّة وعلى رأسها ما شحنته إدارة الاحتلال الفرنسي بالجزائر في اتجاه فرنسا سنتي (1961- 1962)، حيث ناهزت تلك الشّحنة مئتي (200) ألف علبة، فاق وزنها الإجمالي ستمائة (600) طن من الورق، والتّي ما تزال محلّ خلاف حادّ بين الجزائر وفرنسا حتّى اليوم[9]، ومن غير المستبعد أن تستغرق مفاوضات الإفراج عنها بشكل كامل عدّة عقود أخرى، ممّا سيعمّق محنة الكتابة التّاريخية ويؤزّمها أكثر، فأكثر مستقبلا.

2- صعاب التّأريخ القائم وأبرز نقائصه

أ). صعاب التّأريخ القائم : تكمن صعوبة التّأريخ القائم في مسألة "الصّراع السّريالي" المستمرّ بين ما يُعرف باسم "المدرسة الوطنية للتّأريخ"، وخصيمتها منذ الأزل "المدرسة التّأريخية الاستعمارية"[10]، ولأن بدَا الخلاف بينهما بيّنا في الظّاهر، فإنهمّا متماثلتان تماما من حيث التّركيب، والمرجعية الفكرية، ولا فرق بينهما غير أنّ واحدة منهما تكتب وتقرأ من اليمين إلى اليسار، والأخرى تُحاكي حركاتها خطوة بخطوة من اليسار في اتجاه اليمين، بدليل وجود أربعة قواسم مشتركة بينهما، كان لها الأثر البالغ في قولبة "الدّراسات التّاريخية المعاصرة" وفق قوالب محسومة النّتائج سلفا.

-**المرجعية الفكرية** : ما يُلاحظ على المدرستين، هو تجرّدهما من رداء الحياد وضبط الذّات، وتكبيل الكتابات التّاريخية بعُقال "الإيديولوجية"، المتّسمة بالشّمول والغموض في آن واحد[11]، ومن ثم محاصرة المؤرّخ وإجباره على اختيار التّخندق إمّا في فلك "الوطنية"، التّي تحتّم عليه ضرورة معالجة الحادثة التّاريخية بشكل انتقائي، وفق ما تمليه معايير وتصوّرات هذه المدرسة بصرف النّظر عن مَوْضع الحقيقة التّاريخية الصّرفة؛ أو الوقوف في الصّف المعادي، صفّ "الخيانة" في نظر تلك المدرسة دائما.

-**اختزال الوثيقة التّاريخية** : على الرّغم من أنّ مصادر التّاريخ متعدّدة ومتنوعة جدّا، إلاّ أنّ الشّيء الملاحظ في كتابات تاريخ مقاومة الشّعب الجزائري للاحتلال الفرنسي، هو اقتصارها على نوعين أساسيين من تلك المصادر المتعدّدة، كما سلفت الإشارة من قبل؛ والأكثر من ذلك أنّ هذين المصدران مفعمان بالنّقائص، مثل إشكالية المجموعات الأرشيفية الشّخصية إن كانت أصلية، أو غير ذلك؛ ونوعية الشّهادات الحيّة المتباينة من شخص لآخر، تبعا لموقع الشّاهد من الحادثة التّاريخية ذاتها، وسلامة ذاكرته من النّاحية الصّحية في غياب التّدوين عن قرب لسبب من الأسباب، كمشكلة الأمّية التّي يعاني منها معظم الفاعلين في الحدث التّاريخي؛ وموقفه من الأحداث التّاريخية المعاصرة، وغيرها من الاعتبارات الأخرى التّي لا يسع المقام للوقوف عندها بكثير من التّفصيل، والتّي من السّهل استنباطها في قراءة ما نشر حتّى الآن من مذكرات المجاهدين الفاعلين في الحدث التّاريخي.

- **مدلول "الحادثة" التّاريخية** : ويتجلّى ذلك بوضوح في اتفاق المدرستين (الوطنية، والاستعمارية) حول مفهوم "الدّولة" كمرجعية أساسية للحادثة التّاريخية مع اختلافهما بخصوص مقوّمات هذا المفهوم[12]، حيث تستند "المدرسة الوطنية" للرّصيد التّاريخي المحلّي العريق في سبيل تأكيد وجود "دولة الجزائر" واستمرارها منذ الأزل حتّى اليوم، ولو بشكل افتراضي في بعض المحطّات التّاريخية على حسب اعتقاد رُوّاد المدرسة الاستعمارية[13]، اللّذين حاولوا من جهتهم جاهدين التّشكيك في صحّة ذلك الزّعم، والسّعي إلى نفيه بشكل قاطع من خلال محاولة إسقاط مُقوّمات الدّولة الأوروبية المعاصرة، التّي رأت النّور مع مطلع القرن الثّامن عشر (18) ميلادي على الدّول المحلية المتعاقبة على أرض الجزائر قبل ذلك التّاريخ، ومن ثمّ إبراز المحتلّ في صورة المنقذ، ومحاولة تلميعها بشتّى السّبل من غير تحرّج[14].

-**مفهوم الزّمن التّاريخي** : تتفق المدرسة "الوطنية" ونظيرتها "الاستعمارية" بخصوص ما يُعرف باسم "الدّورة" أو "الحلقة" التّاريخية، وفيما تتبنّى المدرسة الأولى المفهوم الخلدوني لهذه الحلقة، التّي تشبّه عمر الدّول بثلاثة أطوار على نسق أطوار عمر الإنسان تماما[15]؛ ترى الثّانية أنّ

تاريخ الجزائر بشكل خاص، وتاريخ المنطقة بشكل عام، هو تاريخ قَبَلي متعثّر غذته ثنائية الصّراع القائم بين المزارعين من جهة، وخصومهم الرّعاة من جهة ثانية أبد الدّهر، سبب فشل الأهالي في إرساء دعائم كيان دولة متكاملة الجوانب منذ فجر التّاريخ حتّى الفترة المعاصرة[16].

وهو حكم في واقع الأمر، يمكن إسقاطه على تاريخ المقاومة الشّعبية، التّي لم تستطع لمّ شملها، وتوحيد جهودها في مواجهة قوّات الجيش الفرنسي الغازية؛ وتباين مرجعيات ومطالب الحركة الوطنية بمختلف مكوّناتها السّياسية، بدل توحيد الصّف أمام عظم الخطب الدّاهم ؛ ومسألة القيادة في الثّورة التّحريرية، التّي ما تزال تلقي بظلالها على بناء الدّولة الجزائرية المستقلّة حتّى اليوم؛ ومن ثم الحاجة كما قال رُوّاد المدرسة الاستعمارية لمساعدة الأجنبي على الدّوام، أي الدّعوة بصريح العبارة إلى تكريس مبدأ "الظلّ الأبدي" بصرف النّظر عن أشكال مبرّراته بين القصور الذهني للأهالي بالنّسبة للأكثر تطرّفا في تلك المدرسة، وعجز الأهالي في تذليل العقبات الطّبيعية في سبيل بناء وحدة سياسية موحدة بالنّسبة لمثقفي اليسار من تلك المدرسة[17]، الذين يعتبرهم البعض أكثر إنصافا وعدالة للشعب الجزائري من غيرهم في الوقت الذي يُلاحظ فيه بأنّ التّفسيرين هما بمثابة وجهين لعملة واحدة.

ب). أبرز النّقائص : بناءً على الاعتبارات التّقنية المذكورة أعلاه، يمكن تسجيل النّقائص الآتية :

- انحياز الكتابات التّاريخية بهذا الخصوص إلى ما يُعرف باسم "تاريخ الوقائع"، أو "التّاريخ الظّاهري" كما سمّاه عبد الرّحمن بن خلدون[18]، الذي يرصد ظواهر الواقعة التّاريخية دون النّظر في أسبابها الخفية، وأثرها العميق في توجيه الأحداث اللاّحقة، والذي خصّه هذا العلاّمة بنقد لاذع منذ القرن (08هـ / 14م).

- ظاهرة "الانتقائية" المسجلة على مختلف الأصعدة، كاختيار الحَدَث التّاريخي الجدير بالتّأريخ، وفْقًا لاعتبارات خاصّة؛ وانتقائية الفاعل في الحَدَث التّاريخي حتّى وإن لم يكن بمفرده، ولربّما كان

دوره الثّانوي لا يؤهله أصلا لذلك؛ وانتقائية الزّاوية والكيفية التّي يمكن من خلالها طرْق الحَدَث التّاريخي، وما إلى ذلك، وهو ما يتنافى مع مقوّمات "التّاريخ الأكاديمي" في الوقت الرّاهن.

- إهمال "الآثار المادية" النّاجمة عن الحدث التّاريخي، وعزوف المؤرّخ على معاينتها من قريب، وتخصيصها بما تحتاج إليه من توثيق، وحَفْر مَعْرِفي دقيق على الرّغم من أهميتها البالغة في ربط المؤرّخ بالحَدَث التّاريخي مباشرة بدل اللّجوء إلى واسطة "الشّاهد" عن الحدث، أو مدوّنه الأوّل.

3- تقييّم نتائج "تاريخ الوقائع" بعد نصف قرن من الاستقلال

ابرز ما يمكن لمسه في تلك الكتابات التّاريخية هو اختزال المسألة الجوهرية، المتمثلة في تأريخ تصفية إحدى أكبر القوّات الاستعمارية المعاصرة، المدعومة بالحلف الأطلسي بكامله -في وقت لاحق- من طرف شعب أعزل، آمن بعدالة قضيته، واستعداده التّام لتقديم تضحيات جسام في سبيل تحقيق حرّيته المغتصبة، والاستعاضة عليها بقضايا هامشية، أسفرت على إنتاج كتابات تاريخية مُشتّت الرّؤى، ومحدودة التّقصّي المَعْرِفي، كما يستشفّ من تركّيزها على الجانب السّياسي والعسكري للمقاومة الشّعبية في مقابل تحجيم بقية الجوانب الأخرى لدرجة أن المتتبّع لتاريخ الجزائر المعاصر، يعتقد بأنّ الأمر يتعلّق فقط بتاريخ ثلّة المجاهدين، دون بقية أفراد الشّعب الجزائري الذي تُسمّى الثّورة التّحريرية باسمه؛ أو بمشكلة "الزّعامة" بين العسكري، والسّياسي، أو بين المناضل في خارج الوطن والمجاهد بداخله، مثل ما طُرح بحدّة في مؤتمر الصّومام عام (1956)[19] ؛ أو في مسألة المرجعية الإيديولوجية للدّولة المستقلّة، كما حصل مع مختلف أطياف الحركة الوطنية، ويستنتج من محادثات مؤتمر طرابلس عام (1962)، وكذا محاولة تبنّي "نداء الفاتح نوفمبر (1954)" بشكل ذرائعي في وقت لاحق من مختلف الجمعيات والأحزاب المتعارضة فيما بينها سابقا.

ولم يعد بموجب ذلك، إمكانية رصد التّحوّلات العميقة التّي طرأت على المجتمع الجزائري في مختلف مناحي الحياة، نتيجة الصّدمة

الاستعمارية المباغتة التّي أفقدته توازنه الطّبيعي بالكامل؛ كما لم يعد بالوسع معرفة حتّى تفاصيل الأحداث المصيرية، كقصّة استشهاد المليون ونصف المليون شهيد خلال الثّورة التّحريرية، التّي لا يُعرف منها غير العدد الرّياضي المُفْجع، في مقابل رصد تفاصيل دقيقة، ومملّة أحيانا بخصوص الكثير من القضايا الهامشية، كما سلفت الإشارة من قبل.

4- دور الوثيقة المادّية في بلورة المقاربة التّاريخية

التّاريخ كما يعرّفه عبد الرّحمن بن خلدون، وتسايره في ذلك أحْدث المدارس التّاريخية المعاصرة هو : "نظر وتحقيق وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق"[20]. أي بعبارة أوضح هو خطاب تحلّيلي، وتأويل للحَدَث التّاريخي في إطاره الزّمكاني، وليس مجرّد سرد تزميني، أو "كرونولوجي" لسلسلة من الأحداث المتعاقبة بشكل جاف شأن الحوليات التّاريخية، أو بأسلوب قصصي مشوّق لإمتاع القارئ، أو السّامع مثلما هو الحال عليه في كتب أدب الملوك، حتّى وإن كان ذلك على حساب الحقيقة التّاريخية، التّي يُستمدّ منها في واقع الأمر مجد الماضي العريق، وبفضلها تُقَوَّم وتستدرك أخطاء ونقائص الحاضر، كما تُستلهم منها معالم آفاق المستقبل الواعد.

ومن هنا تظهر حتمية الرّجوع إلى "الأثر الماديّ" النّاجم عن الحَدَث التّاريخي بشكل مباشر من طرف المؤرّخ على نسق رجوعه إلى "الوثيقة المدوّنة"، أو "الشّهادة الشّفوية" من قبل، حيث يُعدّ هذا الإجراء بمثابة نقلة نوعية في الدّراسات التّاريخية المعاصرة، المهتمة بتاريخ المقاومة الشّعبية للاحتلال الفرنسي، لما تنطوي عليه هذه الأخيرة من حقائق معرفية دامغة، قد تكون في بعض الحالات أغزر، وأثمن من معارف وثائق المجموعات الأرشيفية الدّفينة، المُنتظر الإفراج عنها مستقبلا بلا جدوى.

5- منهجية استنطاق "الوثيقة المادّية" وأبرز إضافاتها المعرفية المرتقبة

أ). مقوّمات الوثيقة المادّية : هي مدلول اصطلاحي شامل، يعني على مرّة واحدة : "بصمات" الحَدَث التّاريخي على الطّبيعة، ويُقصد بها الآثار المحسوسة، لا الملموسة كأثر التّجارب النّووية الفرنسية على

البيئة بالجنوب الغربي الجزائري؛ وآثار القصف العشوائي بغاز "النّبالم" وما نجم عليه من تغيرات سلبية على سطح الأرض؛ وآثار الاستغلال الفاحش لنبات الحلفاء على تدهور الغطاء النّباتي الهشّ بالمناطق السّهبية، وتداعياته في الوقت الرّاهن من زحف الصّحراء نحو الشّمال، وتغيّر مناخ المنطقة، وتحولّ نمط معاش البدوّ الرّحل هناك على ما كان عليه في السّابق، وما إلى ذلك.

"الآثار المادّية" ويقصد بها الآثار المحسوسة بصرف النّظر عن نسبتها للشّعب الجزائري، أو للمستوطنين الأوربيين آنذاك، وهي على نوعين رئيسيين هما : "الآثار الثّابتة" كمزارع المستوطنين الغربيين، ومساكنهم الحضرية والرّيفية على قدم المساواة، المنتشرة في مختلف أنحاء البلاد؛ وقلاع التّحصين وأبراج الرّقابة العائدة إلى المقاومات الشّعبية، وما شبه ذلك.

و"الآثار المنقولة" كحطام الآليات العسكرية الفرنسية المعطوبة على أيدي المجاهدين، وقِطع الأسلحة المستخدمة في المقاومة الشّعبية، أو المسترجعة من عناصر الجيش الفرنسي، وملابس المجاهدين، وبقية معدّاتهم المتنوعة.

وهي كما يُلاحظ، فضاء رحب يُمَكِّن المؤرّخ من الصّول والجول فيه بحرّية كبيرة لا عهد له بها من قبل ساعة تلمسه الحقيقة التّاريخية في الوثيقة الأرشيفية، أو أثناء سعيه الحثيث للظّفر بشهادة حيّة في مستوى طموحه المعرفي.

ب). مناهج وسُبل استنطاقها : ما يُلاحظ في الدّراسات التّاريخية القائمة اليوم، هو ارتكازها على منهجيين علميين أساسيين هما : المنهج التّاريخي، أو منهج تحليل مضمون كما يسمّيه البعض، والذي يقتضي فحص الوثيقة قلبا وقالبا، أو معاينة الشّهادة الحيّة والتّأكّد من سلامتها شكلا ومضمونا قبل توظيفها في عملية تأريخ الحدث التّاريخي ؛ ومنهج الاستدلال القائم أساسا على المقاربة والتّحليل بوصفه منهج نظري، تشترك فيه جلّ العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، أكثر من غيرها في هذا المقام[21].

وهما منهجان أملتهما طبيعة المصادر الموظفة في تلك الدّراسات التّاريخية طبعا، لكن بدعوة المؤرّخ للتّعامل المباشر مع الحدث التّاريخي من خلال آثاره المادّية المتبقية، بدل اللّجوء إلى الوسيط بينهما (شاهد العيان، أو المدوّن الأول للحدث –الوثيقة المدوّنة-)، ستُفتح أمامه آفاق جديدة لتوظيف أدوات ومناهج أخرى، كالمنهج الوصفي، والمناهج الرّياضية، أو الإحصائية بنوعيها الكمّية والنّوعية[22]، وحتّى المناهج التّجريبية، والفحوص المخبرية التّي لم يعهدها المؤرّخ في أبحاثه التّاريخية من قبل ؛ ومن ثم الارتقاء بمستوى التّدوين التّاريخي لهذه الفترة التّاريخية الجدّ حسّاسة من تاريخ الجزائر إلى فضاء أكثر موضوعية، وأفضل مصداقية بلا شكّ.

ج). أبرز إضافاتها المعرفية المرتقبة : لا بدّ أن يُنظر للوثيقة المادية في هذا النّسق العام على أساس "نشاط اجتماعي" وليس مجرّد شيء عادٍ مهما بلغت بساطته[23]، أي بمعنى آخر أنّ جوهر الوثيقة المادّية هو عبارة عن علاقات اجتماعية واقتصادية وثقافية وتقنية متداخلة، يسهر المؤرّخ على تفكيك طلاسمها كما تُفكّك طلاسم الأحجية، قبل أن يوضّبها ويعرضها في وعاء معرفي سلس أمام القارئ.

ومن ثمّ يكون عند توثيق آنية أكل بلاستيكية، أو طينية بسيطة لا قيمة لها من المنظور الفنّي، أو التّجاري كان بعض أفراد الشّعب الجزائري يُطعم بها بعض المجاهدين أثناء الثّورة التّحريرية مثلا، هي في حقيقة الأمر ثمرة علاقة وطيدة بين المجاهد المسلّح وداعمه المدني، ودليل قاطع حول تقاسم المهام، وتوزيع الأدوار بين مختلف مكوّنات الشّعب الجزائري الملتفّ حول ثورته كالجسد الواحد في معركة التّحرير الشّاملة.

أنّ بساطة الأسلحة التّي كان يجاهد بها أفراد الشّعب الجزائري، دليل على عزّة وكرامة هذا الشّعب التّي تأبه الخنوع، كما تأبه الاعتداء على الغير، فهي في نهاية المطاف أسلحة دفاعية على أملاك مسلوبة، وحرّية مصادرة، وليست بأسلحة هجومية، ومن

ثمّ فهي تؤكّد القيّم الإنسانية السّامية التّي كان يتحلّى بها الثّوار على خلاف محاولة تشويه بطولاتهم ببعض الأعمال السّينمائية المغرضة.

أنّ توثيق مراكز التّعذيب والاستنطاق، لاسيما بعد إشراف جيل المجاهدين على الفناء، وذهاب آثار التعذيب الموشومة على أجسادهم إلى الأبد من شأنه أن يقيم الحجّة الدّامغة على وجود إرادة فعلية من الإدارة الفرنسية في تعذيب وترهيب مختلف شرائح الشّعب الجزائري، تستوجب الاعتراف والتّعويض، وليس بمثابة فعل معزول، قام به بعض المتعصبين، أو المرضى، أو المرتزقة للتّلذذ الحسي ليس إلاّ، كما حاولت بعض الدّراسات المتحيّزة تصوّيره بشكل سافر.

أنّ دراسة الزّراعات المستحدثة خلال الاحتلال الفرنسي، كزراعة الكروم على حساب تقلصّ مساحات الحبوب، وتحديد مناطق انتشار الاستيطان الأوروبي بالجزائر، وضبط مقومات اقتصاد الاستنزاف الذي كان يمارسه المحتلّ بلا هوادة في مقابل القضاء على مراكز الحرف اليدوية العريقة بالجزائر، كإنتاج الحرير وتصنيعه منذ نزوح الأندلسيين نحو السّواحل الجزائرية في عقب حروب الاسترداد خلال القرنين (16 – 17)م[24]، ناهيك عن زراعة الكتان والقطن المعروفة بالبلاد منذ القرون الوسطى[25]، وما انجرّ عليها في نهاية المطاف من تغّيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية عميقة في سلوك الشّعب الجزائري.

كلّها أدلّة مادية تؤكّد هول الصّدمة الحضارية التّي تعرّض لها المجتمع الجزائري - والتّي لم يتخلصّ من تبيعاتها كاملة حتّى الآن - بعدما فرِضت عليه تحوّلات هيكلية قصرا في ظرف زمني سريع جدّا، لم يكن بوسعه استيعابها ومسايرتها منذ البداية.

خاتمة

وصفوة القول، يمكن التذكير بأمرين أساسيين أوّلهما أهمية المحافظة على آثار الاستيطان الأوروبي بالجزائر وردّ لها الاعتبار بقدر الاهتمام بحفظ وتثمين آثار الثّورة التّحريرية والمقاومات الشّعبية بوصفها كنوز معرفية دفينة، وجب استنطاقها بتمعّن من قِبَل الأجيال القادمة، فضلا عن كونها شاهد على فترة حسّاسة من تاريخ البلاد، رغم شدّة مرارتها على الكثير من النّاس.

وثانيها أنّ استنطاق الوثيقة المادّية في هذا المقام لا يقتصر على المؤرّخ فحسب مثل ما هو الحال عليه مع الوثيقة المدوّنة، والشّهادة الحيّة، وإنّما يتعدّاه إلى ما يُعرف في الوقت الرّاهن باسم "الدّراسات المتعدّدة الاختصاصات" بحكم خصوصيات، وتنوّع تلك الوثائق المادّية، التّي تتطلّب في واقع الأمر فريقا متكاملا من الباحثين للإسهام في ذلك، كلّ حسب تخصصه، كالمؤرّخ، والأثري، والمعماري، وعالم الاجتماع، وغيرهم من الخبراء المتخصصين.

الهوامش

1- أكثر تفاصيل حول مشكلات وصعاب البحث في تاريخ الجزائر المعاصر، ينظر على سبيل المثال لا التّخصيص والحصر :

Remaoun (Hassen), «L'Etat national et sa mémoire : le paradigme histoire», In : L'Algérie 50 ans après état des savoirs en sciences sociales et humaines 1954 – 2004, Sous la direction de Nouria Benghabrit-Remaoun & Mustapha Haddab, Editions CRASC, Oran, 2008, pp 149 – 159.

2- المقصود بالوثيقة المادّية في هذا المقام هو : بقايا المباني التّاريخية، مثل مقرّات الاجتماعات المصيرية في مسيرة الكفاح، والنّضال الوطني، وأطلال معاقل المقاومات الشّعبية، وورش صناعة الأسلحة النّارية السّرّية، وبقايا الأسلحة المودعة في المتاحف، وحطام الآليات العسكرية الفرنسية المنتشرة هنا وهناك، وآثار المعارك والقصف الجوّي المكثّف على الأرض من ضحايا، وحرق، ودمار، وآثار الاستيطان الأوروبي ببلادنا، والمحتشدات، ومراكز الاستنطاق والتّعذيب، وملاجيء المجاهدين في الأحراش والجبال، وما إلى ذلك بوصفها وثائق مادّية تتحدث عن ذاتها بذاتها، بعيدا عن انتقاء، وتسريب الوثيقة الأرشيفية الموجه من طرف بعض الجهات من حين إلى آخر في سبيل ممارسة نوع من الضّغط الفكري على المؤرّخ، ومحاولة جرّ مقارباته التّحليلية نحو مسار مرسوم له سلفا في سبيل تكريس مبدأ "التّأريخ الموجّه" الذي يخدم أقلّيات بعينها، بدل مبدأ "التّأريخ الأكاديمي" المتحرّر، أكثر تفاصيل ينظر العنصر الخامس والأخير من هذا البحث.

3- هذا التّقدير يعود إلى أكثر من عقد كامل، وتحديدا إلى سنة (2000)، حيث استقيناه من تصريح شخصي أدلى به مدير المتحف، الدكتور بطام في إحدى التّظاهرات العلمية الخاصّة.

4- سالم أحمد محل، المنظور الحضاري في التّدوّين التّاريخي عند العرب، سلسلة كتاب الأمة، رقم 60، السّنة 17، يناير 1998، منشورات الفرقان، الدّار البيضاء، المغرب، ص 40.

5- الزبيري (محمد العربي)، مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، الشّركة الوطنية للنّشر والتوزيع، الجزائر، الطّبعة الثّانية، 1981.

6- محمد بن الأمير عبد القادر الحسني، كتاب تحفة الزّائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، (طبعة حجرية)، المطبعة التّجارية غرزوزي وجاويش، الإسكندرية، 1903، جزءان.

7- الكلونيل (اسكوت)، مذكرات الكلونيل اسكوت عن إقامته في زمالة الأمير عبد القادر (1841)، ترجمة وتعليق إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنّشر والتّوزيع، الجزائر، 1981.

8- يمكن ذكر : ما قامت به الحكومة العامّة بالجزائر عند نشر سلسلتها الموسومة بـ : "مجموعة الوثائق غير المنشورة حول تاريخ الجزائر بعد عام (1830)، المجزأة ضمنيا إلى سلسلتين فرعيتين، والتّي منها على سبيل المثال لا التّخصيص والحصر، مراسلات قنصل فرنسا بمدينة معسكر إبان الفترة الممتدّة ما بين (1837 – 1839) :

Georges (Yver), Correspondance du Capitaine Daumas consul à Mascara (1837 – 1839), Typographie Adolphe Jourdan, Alger, 1912.

9- المديرية العامة للأرشيف الوطني، النّزاع الجزائري الفرنسي حول الأرشيف، مطبوعات الأرشيف الوطني رقم 3 / 1996، ص 1 – 10، نقلا عن : مصطفى أحمد بن حموش، فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري (956 – 1246هـ / 1549- 1830م)، دار البحوث للدّراسات الإسلامية وإحياء التّراث، دبي، الطّبعة الثّانية، 2002، ص 15.

10- أكثر تفاصيل حول هذه المدرسة ينظر على سبيل المثال : سعد الله (أبو القاسم)، "منهج الفرنسيّين في كتابة تاريخ الجزائر"، في : أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطّبعة الثّالثة، 1990، الجزء الأوّل، ص 13 – 50.

11- العروي (عبد الله)، مجمل تاريخ المغرب، المركز الثّقافي العربي، الدّار البيضاء، المغرب، الطّبعة 5، 1996، ص 2.

12- العروي، مرجع سابق، ص 16.

13- أكثر تفاصيل حول أبرز روّاد هذه المدرسة ينظر على سبيل المثال مداخلتنا المنشورة : "رِهانات وتحديات البحث الأثري في الجزائر"،

محاضرة أُلقيت بمقرّ المتحف الوطني للآثار بسطيف خلال فعاليات اليومان الدّراسيان (مناهج البحث الأثري والتّاريخي)، (16 – 17) نوفمبر 1999. منشورة بكتاب التّظاهرة، ص 16 – 21.

14- يمكن الإشارة في هذا المقام إلى قانون 23 فيفري 2005م، الذي أصدره البرلمان الفرنسي بخصوص تمجيد الاحتلال الفرنسي، والإقرار بإيجابياته في مختلف المستعمرات الفرنسية السّابقة بشكل عام، واحتلال الجزائر مدة (132) سنة بشكل خاص؛ وكذا إصرار الرّئيس الفرنسي "فرنسوان هولند" في خطابه التّاريخي أمام مجلسيْ الشّعب والأمة الجزائرية يوم 20 ديسمبر 2012 بمدينة الجزائر العاصمة على رفض الاعتراف الرّسمي بجرائم الاحتلال شكلا ومضمونا.

15- ابن خلدون (عبد الرّحمن)، مقدمة ابن خلدون، منشورة من غير تحقيق، دار الجيل بيروت، (بدون ذكر تاريخ الطّبع)، ص 188 – 190.

16- شارل أندري جوليان، تاريخ إفريقيا الشّمالية، تعريب محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التّونسية للنشر، تونس؛ بالاشتراك مع الشّركة الوطنية للنّشر والتّوزيع، الجزائر، 1969، الجزء الأوّل (تونس، الجزائر، المغرب الأقصى من البدء إلى الفتح الإسلامي 647م)، ص 35.

17- شنيتي (محمد البشير)، الاحتلال الرّوماني لبلاد المغرب (سياسة الرّومنة 146 ق.م – 40م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الطّبعة الثّانية، 1985، ص 6.

18- ابن خلدون، مصدر سابق، ص 3 – 4.

19- ينظر بخصوص هذا المؤتمر على سبيل المثال لا التّخصيص والحصر : أزغيدي (محمد لحسن)، مؤتمر الصّومام وتطور ثورة التّحرير الوطني (1956 – 1962)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

20- ابن خلدون، مصدر سابق، ص 4.

21- أكثر تفاصيل حول مناهج البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ينظر على سبيل المثال لا التّخصيص والحصر : أنجرس (موريس)،

منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية (تدريبات عملية)، ترجمة : صحراوي بوزيد، وبوشرف كمال، وسبعون سعيد بإشراف ماضي مصطفى، دار القصبة، الجزائر، 2004.

22- ينظر بشأن ذلك على سبيل المثال مداخلتنا : "المناهج الكمّية والمناهج النّوعية في الدّراسات الأثرية الحديثة"، محاضرة أُلقيت ضمن أشغال المؤتمر التّاسع للاتحاد العام للأثريين العرب، المنعقد بجامعة القاهرة تحت رعاية جامعة الدّول العربية، القاهرة، يومي (11 – 12) نوفمبر 2006، منشورة بكتاب التّظاهرة، ص 528 – 537.

23- Mohen (J.P) & Taborin (Y), Les sociétés de la préhistoire, Hachette supérieur, Paris, Nouvelle édition, 2005, p 18.

24-سعيدوني (ناصر الدين) والبوعبدلي (المهدي)، الجزائر في التاريخ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، الجزء الرّابع (العهد العثماني)، ص 69.

25- Lombard (M), Les textiles dans le monde musulman du 7ème au 12ème siècle, Paris, La Haye, New York, 1978, pp 50 – 51, 61.